

## أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي

ريمة مناع باحثة دكتوراه الطور الثالث

ولعرابة مولود

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

## Résumé

Le système financier a traversé de crises diverses par leurs causes, leurs impacts, et leurs limites. Nous y trouvons le caractère naturel des économies financières, telles que la fermeture des entreprises, ou les fluctuations des marchés financiers, ou encore la réception de nouvelles informations. Nous y trouvons aussi ce qui est lié à l'intégrité des opérateurs et des services financiers proposés, notamment les états financiers, le recours aux astuces comptables à travers les techniques de l'ingénierie financière. La diffusion d'informations imprécises fait perdre aux marchés leur transparence, leur efficacité, et la confiance des opérateurs. Ceci affaiblit également l'autorité de contrôle face aux risques systémiques.

L'objectif de cette modeste contribution est de montrer comment la faible diffusion de l'information ou sa médiocre qualité, l'absence de transparence, ainsi que la faible responsabilisation des entreprises cotées en

## الملخص

إن النظام المالي والاقتصادي مرت عليه أزمات عديدة تختلف هذه الأخيرة في أسبابها ومنطلقاتها وأثارها وحدودها، فمنها ما هو طبيعي لحركة الاقتصاديات المالية كإغلاق إحدى المؤسسات المالية أو تزايد التقلبات في الأسواق المالية أو لاستيعاب معلومات جديدة، ومنها ما هو غير اعتيادي ناجم عن قصور جوانب كبيرة في نزاهة الإدارات، وجودة البيانات المالية واستخدام الحيل المحاسبية من خلال ما يعرف بتقنيات الهندسة المالية وخاصة تقنية التوريق وما تنطوي عليه هذه الأخيرة من انعدام الإفصاح والصدق والشفافية، فتزويد الأسواق المالية بمعلومات غير دقيقة تجعلها تفقد الشفافية وتبتعد عن الكفاءة وتساهم في زعزعة الثقة بين المتعاملين، وتضعف من قدرة السلطات الرقابية على قياس وإدراك المخاطر على النظام المالي.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز كيف يتسبب نقص الإفصاح وانعدام الشفافية وضعف جودة المعلومات المالية

bourse, sont des facteurs d'instabilité qui accentuent les crises financières.

**Mots clés:** qualité de l'information économique et financière, asymétrie de l'information, transparence, instabilité financière.

والاقتصادية وغياب المساءلة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية في عدم وجود استقرار مالي وتنامي ظاهرة الأزمات المالية. **الكلمات المفتاحية:** جودة المعلومات المالية والاقتصادية، عدم تماثل المعلومات، انعدام الإفصاح والشفافية، عدم استقرار النظام المالي.

### مقدمة:

إن أحد الدروس الأساسية في الاستقرار المالي يتمثل في ضرورة أن يتوافر لدى الجهات الرقابية وصانعي السياسات ومنتخذي القرارات بيانات ومعلومات كافية وشاملة وبدرجة تواتر عالية وفي الوقت المناسب لرصد المخاطر النظامية بعمليات المؤسسات المؤثرة نظامياً، ولوضع سياسات اقتصادية جيدة واتخاذ قرارات مالية سليمة. غير أنه في حالة تدني مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية المقدمة للسلطات الرقابية وصناع السياسات يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه، بل ويزيد من انتشار المشاكل والأزمات المالية. وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المقال حيث تدور إشكاليته حول:

- ما مدى تأثير جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي؟
- وفي ضوء هذه الإشكالية فإن هذه الورقة تسعى لتوفير إجابات عن مجموع التساؤلات الآتية:
- كيف ساهمت عدم وفرة وجودة المعلومات المالية والاقتصادية في حدوث كل من أزمة 1987 وأزمة 1997 وأزمة 2008؟
- كيف ساهمت عدم وفرة وجودة المعلومات المالية والاقتصادية في انهيار بعض الشركات العالمية؟
- ما مضمون مبادرة سد ثغرات البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية لصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي التي انطلقت عقب الأزمة المالية النظامية 2008؟

كما تكمن أهمية هذا المقال من خلال عرض حالات من عدم الاستقرار المالي التي شهدتها الأنظمة المالية وتبيان كيف ساهمت عدم وفرة وجودة المعلومات المالية والاقتصادية في حدوثها؛ للوصول إلى كيفية تخفيض حدة المخاطر التي تواجه النظام المالي بربط إجراءات التحليل الشامل والمستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي بضرورة توافر قاعدة بيانات ومعلومات ذات شفافية وجودة عالية تمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار الأنظمة المالية. لذا سيتم تقسيم موضوع هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** ما المقصود بجودة المعلومات المالية والاقتصادية واستقرار النظام المالي؟

**المحور الثاني:** أزمات ثلاث العقود الأخيرة (1987 و 1997 و 2008)..... وجودة المعلومات.

**المحور الثالث:** انهيار بعض الشركات العالمية (عرض نماذج من شركات متعثرة).... وجودة المعلومات.

**المحور الرابع:** مبادرة سد ثغرات البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية.

**المحور الأول:** ما المقصود بجودة المعلومات المالية والاقتصادية واستقرار النظام المالي؟

سيتم من خلال هذا المحور تناول العناصر التالية:

**أولاً:** جودة المعلومات المالية والاقتصادية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة. كما أن مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)<sup>(1)</sup> وتمثل خصائص جودة المعلومات المالية والاقتصادية فيما يلي:

**1. الملائمة للمعلومات:** أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية

للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها<sup>(2)</sup>. ولكي تتصف المعلومات بالملائمة لا بد أن تكون ذات قيمة تنبؤية تحسن من قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، كذلك لا بد أن تمتلك المعلومات الملائمة قيما استرجاعية (قيمة رقابية) متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة. أما التوقيت المناسب فتمثل الخاصية الثالثة للمعلومات الملائمة والتي يقصد بها توفير المعلومات في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها<sup>(3)</sup>.

2. الموثوقية للمعلومات: تشكل الموثوقية (الاعتمادية) الخاصية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، أي خاصية الموثوقية إنما تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها<sup>(4)</sup>. ولكي تتمتع المعلومات بالثقة لا بد من توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وأولها الأمانة في التمثيل والتي تعني صدق المعلومات في التعبير عن حقيقة صفقة معينة وتجنب التحيز في القياس فضلا عن تجنب تحيز القائم بعملية القياس<sup>(5)</sup>. وتضاف إلى الأمانة خاصية القابلية للتحقق والتي تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المالية<sup>(6)</sup>. أما الخاصية الثالثة للمعلومات الموثوق بها فهي الحيادية والتي تعني التجنب المتعمد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، أي أن المعلومات المحايدة هي التي تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة<sup>(7)</sup>.

ولكي تكون مختلف المعلومات المالية والاقتصادية ذات جودة عالية يجب أن تكون ذات قابلية للمقارنة تمكن مختلف مستخدميها من تحديد أوجه الشبه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، كما يجب أن تكون ذات قابلية للفهم أي قدرة المستخدمين من إدراك أهميتها<sup>(8)</sup>.

كما أن هناك مجموعة من المشاكل تؤدي إلى تدني مستوى جودة هذه المعلومات والمتمثلة خاصة في مشكلة عدم تماثل المعلومات (المعلومات غير المتماثلة أو غير

المتكافئة) والتي يقصد بها التوزيع غير المتساوي للمعلومات الناجم عن عدم توافر درجة عالية من الإفصاح والشفافية للمعلومات. أي وجود فئة من المستثمرين على درجة كافية من المعلومات دون غيرهم بما يؤثر سلبا على كفاءة الأسواق المالية وعدالة الأسعار، وبالتالي انخفاض سيولة السوق نتيجة الرغبة لدى المستثمر العادي للمشاركة في السوق نظرا لارتفاع درجة المخاطرة. لذا تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات أحد أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية<sup>(9)</sup>. ويخلق نقص المعلومات مشاكل في النظام المالي من ناحيتين الأولى قبل أن يتم التداول المالي وتسمى تلك المشكلة الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس والثانية بعد أن يتم التداول المالي وتسمى المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية:

أ. الاختيار العكسي أو الانتقاء المعاكس: هي مشكلة من مشاكل عدم تجانس المعلومات، تنشأ قبل إتمام المعاملة وذلك عندما يكون أصحاب المخاطر الكبيرة في الائتمان هم أكثر الأشخاص سعيا للحصول على القرض<sup>(10)</sup>.

ب. المخاطر المعنوية أو الخطورة الأخلاقية: الخطر الذي يحدث بعد أن تتم المعاملة، وعندما يكون هناك حافزا لدى المقرض لممارسة أنشطة لا يرغب فيها المقرض أو أنشطة غير أخلاقية (أي أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض)<sup>(11)</sup>.

ويرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخرى هي مشكلة «السعي إلى الاستفادة دون دفع تكاليف» وتحدث هذه المشكلة عندما يقوم الأشخاص الذين لا ينفقون مواردهم على جمع المعلومات بالاستفادة من المعلومات التي يقوم الآخرون بجمعها الأمر الذي يثبط من حافز الحصول على المعلومات<sup>(12)</sup>.

### ثانيا: تعريف النظام المالي

قبل إعطاء تعريف محدد بالنسبة للاستقرار المالي وعدمه، يجب أولا محاولة إعطاء تعريف للنظام المالي:

- يعرف Garry.Schinasi النظام المالي بأنه النظام الذي يتألف من عدد من العناصر المختلفة وإن كانت مترابطة في ذات الوقت، وهي البنية التحتية (النظم القانونية، ونظم

المدفوعات ونظم التسوية، والنظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك وشركات الأوراق المالية، والمؤسسات الاستشارية) والأسواق (الأسهم، والسندات، والنقد، والمشتقات)<sup>(13)</sup>.

- كما يعرف النظام المالي بذكر مكوناته كما يلي: عادة يتكون النظام المالي من الأسواق المالية، والأدوات والمؤسسات والبنية التحتية، بالإضافة إلى الأطر الرقابية التي تعد جزء من النظام المالي التي تلعب دورا هاما في تنظيم ومراقبة النظام المالي. كما يقوم النظام المالي بوظيفة أساسية ألا وهي وظيفة الوساطة المالية وذلك بنقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ويتميز هذا النظام بالديناميكية والتنافسية من خلال التغيرات المستمرة في تكوين الأسواق المالية والمؤسسات من خلال عمليات الدمج والاستحواذ... التي تدعمها تطور البنية التحتية<sup>(14)</sup>.

ما يمكن ملاحظته مما سبق أن الأساس الذي اعتمد عليه لتعريف النظام المالي هو التطرق لأهم مكوناته. فقد اتضح لنا أن النظام المالي ما هو إلا تركيبة من العناصر التالية:

- 1- الأسواق المالية (أسواق الأسهم، أسواق السندات، أسواق النقد، أسواق المشتقات).
- 2- المؤسسات المالية (البنوك، شركات الأوراق المالية، المؤسسات الاستشارية).
- 3- البنية التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات، نظم التسوية، النظم المحاسبية).

### ثالثا: ما هو الاستقرار المالي؟

أصبح تحديد مفهوم الاستقرار المالي هدف متزايد الأهمية، لأنه يدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي انه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه. غير أن محاولات الخبراء تختلف في إعطاء تعريف ومفهوم للاستقرار المالي منها:

- المفهوم العام والأقل تحديدا للاستقرار المالي فهو طبقا لتعريف Mishkin.F: يتحقق إذا كان النظام المالي قادرا على توفير توزيع كفو لفرص الادخار والاستثمار، ويعتمد على قاعدة متينة وخال من الاختلالات الكبيرة<sup>(15)</sup>.

- كما يرى كل من Das U. Quintyn M. Chenardk أن تحليل الاستقرار المالي يتوافق، إلى حد ما، مع تحليل السلامة المالية الكلية المتعارف عليه، فهو يعتمد على

مؤشرات قياسية. حيث أن السلامة المالية والتي تعرف بالقدرة على مقاومة الأزمات واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها، تتميز بأنها أكثر قابلية للقياس، إضافة إلى أن السلامة المالية تشكل عنصراً رئيسياً في المفهوم الكلي للاستقرار المالي<sup>(16)</sup>

- يكون النظام المالي مستقراً حسب GarryJ.Shinasi إذا ما اتسم بالإمكانات التالية<sup>(17)</sup>:

1. تيسير كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، إلى جانب فعالية العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، أخيراً تراكم الثروة ونمو الناتج).

2. تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدتها وإدارتها.

3. استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات من خلال آليات التصحيح الذاتي.

أي أن النظام المالي هو في نطاق من الاستقرار كلما كان قادراً على تيسير (بدلاً من إعاقة) أداء الاقتصاد وتشتيت الاختلالات المالية التي تنشأ نتيجة التطور الطبيعي أو نتيجة للأحداث السلبية وغير المتوقعة.

#### رابعاً: تعريف اللااستقرار المالي

كما إن هناك مجموعة من الخبراء والاقتصاديين يفضلون تعريف اللااستقرار المالي بدلاً من تعريف الاستقرار المالي، إذا ما هو اللااستقرار المالي؟

- وصف Ferguson اللااستقرار المالي بأنه الحالة أو الوضعية التي تتميز ب<sup>(18)</sup>:

1. تباين كبير لمجموعة هامة من أسعار الأصول المالية.

2. تعرض أداء السوق وتوافر الائتمان محلياً وربما دولياً لانحراف كبير نتيجة لذلك.

3. انحراف الإنفاق الكلي (أو من المحتمل أن ينحرف) بشكل ملحوظ، إما أعلى

أو أسفل من قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

- يرى Chant.J أن أفضل طريقة لفهم الاستقرار المالي من خلال النظر في عدم وجوده أي عدم الاستقرار المالي وعرف اللااستقرار المالي بـ: الأوضاع في الأسواق المالية التي تلحق الضرر وتهدد أداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي<sup>(19)</sup>.  
من خلال مجمل التعاريف السابقة لاحظنا التنوع الواسع في تعريف الاستقرار المالي (واللااستقرار المالي) غير أنها تتميز بـ:

1. هناك تقارب في محاولات تعريف الاستقرار المالي (واللااستقرار المالي).
2. العديد من التعاريف تركز على وظائف النظام المالي مثل توفير الائتمان، خدمات الدفع.....
3. العديد من التعاريف تركز على الصدمات التي تعطل سير عمل النظام المالي، بالإضافة إلى مدى مرونة النظام المالي في مواجهة الصدمات وتصحيح الاختلالات.

**خامسا: الفرق بين الهشاشة المالية واللااستقرار المالي والأزمات المالية**

- الهشاشة المالية هي التي تنشأ اللااستقرار المالي وبالتالي الهدف يصبح استباق عدم الاستقرار المالي من خلال تقييد نمو الهشاشة المالية<sup>(20)</sup>.
- الهشاشة المالية هي الوضعية التي تكون فيها نقاط الضعف واضحة، ولكن النظام المالي يتمكن من تنفيذ مهامه بطريقة أو بأخرى.
- اللااستقرار المالي هو الوضعية التي تبدأ فيها نقاط الضعف تعرقل الخدمات المالية.
- الأزمة المالية هي الوضعية التي تتوقف فيها الوظائف الطبيعية للنظام وهو الشكل الأكثر خطورة من اللااستقرار المالي<sup>(21)</sup>.

**سادسا: أهمية المعلومة للحفاظ على استقرار النظام المالي**

نجد أن جهود صناع السياسات للحفاظ على الاستقرار المالي يتمثل في وضع آليات مصممة للحيلولة دون تحول المشاكل المالية إلى مشاكل نظامية أو تهديدها لاستقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي ولكن دون إضعاف قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو أو أداء وظائفه الأخرى، ولا يتمثل الهدف بالضرورة في منع نشوء كافة

المشاكل المالية. فمن غير الواقعي أو لا: افتراض وجود نظام مالي فعال وديناميكيا لا يشهد تقلبات أو اضطرابات سوقية مطلقا أو أن جميع مؤسساته المالية ستكون قادرة، في كل الأوقات، على التعامل بكفاءة مع كل الجوانب عدم اليقين والمخاطر التي ينطوي عليها تقديم الخدمات المالية والحفاظ على قيمة أصول أصحاب المصالح. أو تنميتها ثانيا: لا يجذب وضع آليات توفر حماية مفرطة لاستقرار السوق وتحد من الإقدام على المخاطر. غير انه في حقيقة الأمر أن التحدي الذي يواجه صناعات السياسات والمتمثل في تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه يعتمد إلى حد ما بالتركيز على توسيع نطاق البيانات المتاحة وتحسين الأدوات التجريبية وتطوير المؤشرات لتحسين قدرتهم (صناعات السياسات) على التنبؤ بالمشاكل المحتملة فضلا عن ربط هذه المؤشرات بأدوات محددة للسياسات، أي تزويد السلطات الرقابية وصناعات السياسات بالمعلومات الدقيقة تمكنهم من تحقيق ما يلي<sup>(22)</sup>:

1. إمكانية تحديد مواطن الضعف والمخاطر المحتملة في وقت مبكر، قبل أن تؤدي إلى تصحيحات تخفض الأسعار في الأسواق أو مشاكل داخل المؤسسات، أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.

2. تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي.

3. استعادة الاستقرار إلى النظام في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية.

4. إجراء تحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، وبإلي ذلك إجراء تقييم لمدى خطورة مواطن الضعف هذه على الاستقرار المالي، ثم اعتماد الإجراءات المناسبة على صعيد السياسات والتي تحدد حسب ظروف النظام المالي:

أ. إذا كان النظام ضمن حدود الاستقرار إلى حد بعيد ويرجح بقاءه كذلك في المستقبل المنظور، فإن السياسة الوقائية في الأساس هي السياسة الملائمة له، بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والرقابة الرسمية.

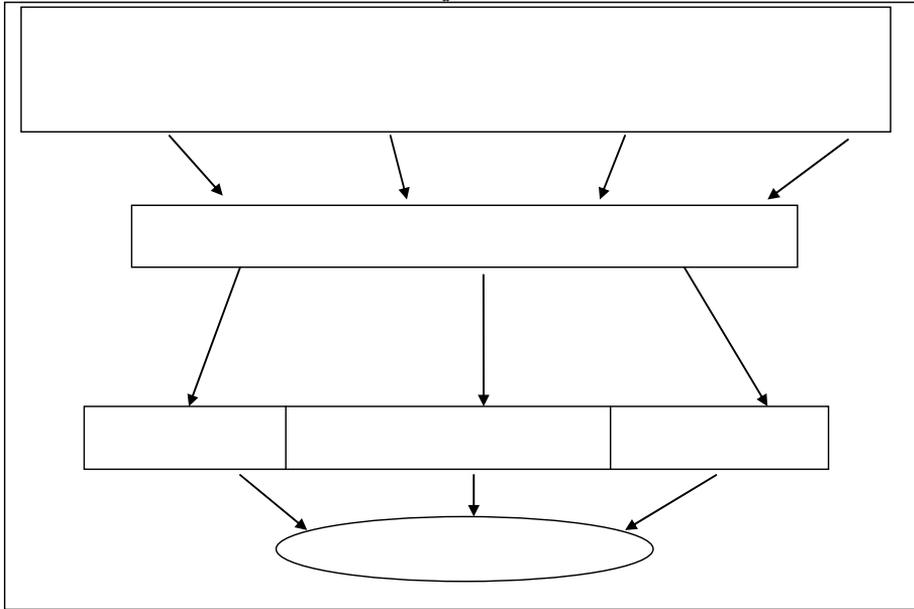
ب. قد يكون النظام المالي ضمن نطاق الاستقرار ولكنه يمضي نحو حدود هذا النطاق، نتيجة بدء ظهور الاختلالات مثلا أو حدوث تغيرات خارج النظام المالي، هنا قد يتعين اللجوء إلى اتخاذ إجراءات علاجية (حماية استقرار النظام كالضغط المعنوي والرقابة المكثفة مثلا).

ج. قد يكون النظام المالي غير مستقر أي خارج نطاق الاستقرار المالي وبالتالي لا يكون قادرا على القيام بوظائفه على النحو الكافي وفي هذه الحالة لا بد أن تكون السياسات تفاعلية ومستهدفة لاستعادة الاستقرار، مما قد ينطوي على حل الأزمات.

المخطط البياني التالي يعرض موجزا للعناصر الأساسية في هذا الإطار المعني

بالاستقرار المالي:

الشكل رقم 01: إطار الحفاظ على استقرار النظام المالي



المصدر: غاريشيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، قضايا

اقتصادية، العدد 36، سبتمبر، 2005، ص 05.

أما في حالة عدم وجود المعلومات المقدمة للسلطات الرقابية وصناع السياسات يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه بل ويزيد من انتشار الأزمات المالية وهذا ما سنوضحه في المحور الموالي.

### المحور الثاني: أزمات ثلاث العقود الأخيرة (1987 و1997 و2008)... وجودة المعلومات

كشفت الأزمات المالية التي شهدتها النظام المالي عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة الإدارات وجودة البيانات المالية والاقتصادية والشفافية والإفصاح في هذه الأسواق وهذا ما أكدته العديد من الدراسات كالتقرير الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جوان 2009 بعنوان "Corporate Governance And Financial Crisis" بالإضافة إلى دراسة سامح رضا أحمد في سنة 2010 بعنوان "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، لذا سنحاول في هذا المحور تبيان كيف ساهمت عدم وفرة وجودة المعلومات المالية والاقتصادية في حدوث الأزمات المالية. بحيث سيتم التركيز بالتحليل على الأزمات التي شهدتها العالم خلال ثلاث العقود الأخيرة باعتبارها أحدث الأزمات وتعكس التطورات الفعلية التي تشهدها الأنظمة المالية العالمية.

#### أولاً: انهيار 1987

ستتطرق إلى هذه الأزمة كما جاء في كتاب منير إبراهيم هندي الصادر سنة 1999 على النحو التالي<sup>(23)</sup>:

نشأت هذه الأزمة في أسواق رأس المال بالولايات المتحدة الأمريكية في يوم الاثنين الموافق لـ 19 أكتوبر من 1987 ثم منها انتقلت العدوى إلى أسواق رأس المال في باقي دول العالم.

بدأت الأزمة في الأسواق الأمريكية في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين الأسود، وذلك بخلل في التوازن بين العرض والطلب في الأسواق الحاضرة وأسواق العقود المستقبلية، وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل وانتهاء الأمر بهبوط الأسعار في السوقين وضعف سيولة كل من السوق الحاضرة

وسوق العقود، واستمر انخفاض الأسعار في كافة أسواق المال العالمية (بسبب فروق التوقيت). وفي دراسة قدمها ريتشارد رول وصف فيها حركة الأسعار في الأسواق العالمية قبل وخلال أزمة يوم الاثنين الأسود، فلقد كشف عن أن مستوى الأسعار في أسواق رأس المال الرئيسية في العالم تميزت بتباين كبير في سنة 1987 ككل، أما خلال شهر أكتوبر فقد أخذت الأسعار في كافة الأسواق ذات الاتجاه النزولي وهو ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين قيمة المؤشرات الأسعار في 23 دولة.

الجدول رقم 01: نسب التغير في قيم مؤشرات 23 دولة خلال عام 1987،

وخلال أكتوبر من نفس العام

بالدولار		بالعملة المحلية		
1987	أكتوبر 1987	1987	أكتوبر 1987	
4.7	44.9-	3.6-	41.8-	استراليا
0.7	5.8-	17.6-	11.4-	النمسا
3.1	18.9-	15.5-	23.2-	بلجيكا
10.4	22.9-	4.0	22.5-	كندا
15.4	7.3-	4.5-	12.5-	الدانمارك
13.9-	19.5-	27.8-	22.9-	فرنسا
22.7-	17.1-	36.8-	22.3-	ألمانيا
11.0-	45.8-	11.3-	45.8-	هونغ كونج
4.7	25.4-	12.3-	29.6-	ايرلندا
22.3	12.9-	32.4-	16.3-	ايطاليا

41.4	7.7-	7.5	12.8-	اليابان
11.7	39.3-	6.9	39.8-	ماليزيا
5.5	37.6-	158.9	35.0-	المكسيك
0.3	18.1-	18.9-	23.3-	هولندا
23.8-	36.0-	38.7-	29.3-	نيوزيلندا
1.7	28.8-	14.0-	30.5-	النرويج
2.7-	41.6-	10.6-	42.2-	سنغافورا
33.5	29.0-	8.8-	23.9-	جنوب افريقيا
32.6	23.1-	8.2	27.7-	اسبانيا
0.9-	18.6-	15.1-	21.8-	السويد
16.5-	20.8-	34.0-	26.1-	سويسرا
32.5	22.1-	4.6	26.4-	انجلترا
0.5	21.6-	0.5	21.6-	الولايات المتحدة

المصدر: منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، دون طبعة، 1999، ص 590.

ومن أبرز الحقائق التي يكشف عنها الجدول ما يلي:

1. انه خلال عام 1987 لم يبدو أي اتساق في اتجاه التغير في أسعار السوق فبعضها كان موجبا وبعضها كان سالبا، أما في شهر أكتوبر الذي حدثت فيه الأزمة فقد أخذت الأسعار ذات الاتجاه النزولي.

2. أنه بمقياس الدولار كان أداء سوق اليابان خلال عام 1987 متميزاً، إذ سجل فيه المؤشر ارتفاعاً بلغ 41.4%، أما أسوأ أداء فكان لسوق نيوزلاندا حيث سجل المؤشر انخفاضاً نسبته 23.8%.

3. وبالنسبة لدولة المكسيك اظهر المؤشر المحسوب على أساس الدولار لعام 1987 تحسناً ضئيلاً (5.5%) بالمقارنة بالتحسن المحسوب على أساس العملة المحلية (158.9%)، ويعزى الفرق لتدهور قيمة العملة المحلية.

4. كان التدهور في قيم المؤشرات في شهر أكتوبر عاماً، ومع هذا فقد كان الانخفاض (بالعملة المحلية وبالدولار) عند حده الأدنى في النمسا والدانمارك واليابان، بينما كان في حده الأقصى في استراليا وبعض دول آسيا ونقصد بها هونج كونج، وسنغافورا، وماليزيا.

هذه قصة يوم الاثنين الأسود كما حدثت في سوق الأمريكية وباقي الأسواق الرئيسية في العالم. والآن ماذا عن أسباب تلك الأزمة؟

ساد الاعتقاد في أن الأزمة تعزى إلى أسباب تتعلق بكفاءة السوق، وأخرى تتعلق بتغيرات تنظيمية ترتبط بالسوق الأمريكية، وفي هذه الورقة البحثية سوف نركز على الأسباب التي تتعلق بكفاءة السوق. وهذا ما يجربنا إلى طرح سؤال آخر: هل ما حدث كان أسبابه معلومات أم أن أسبابه أمور أخرى لا شأن لها بالمعلومات؟

فهناك دراسات (كدراسة أدلهایدبورغي-شميلش سنة 2010، ودراستها كذلك مع ألفريدو ليون سنة 2012) رجعت حدوث الأزمة إلى ورود معلومات غير دقيقة واحتمالية كالخوف من احتمال رفع أسعار الفائدة والخشية من حدوث تضخم، انخفاض قيمة الدولار نتيجة العجز في الميزان التجاري، والخشية من تورط الحكومة الأمريكية في حرب الخليج بين العراق وإيران وما يترتب عليه من تأثير على واردات النفط، وتوقع حدوث هبوط في إنتاجية المنشآت والإيجاءات الناتجة عن تصرفات البنك المركزي الأمريكي بأن مرحلة النمو المتميز للاقتصاد هي في طريقها إلى

الانتهاه. أي أن السبب في سرعة انهيار الأسعار هو توافر معلومات غير مباشرة ودقيقة بشأن الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة (ارتفاع أسعار الفائدة، انخفاض قيمة الدولار، حدوث تضخم، وحرب الخليج...) آثار احتمال أن يكون انخفاض الأسعار في 19 أكتوبر يعزى إلى تلك التوقعات، بمعنى أن انخفاض الأسعار هو استجابة لمعلومات متاحة وغير دقيقة ومحتملة عن الظروف الاقتصادية المستقبلية. (أي أن المعلومات تحمل في طياتها توقع لظروف اقتصادية غير مواتية، من شأنها أن تترك أثرا سلبيا على الأسعار ومن ثم حدوث الأزمة).

وتقوم الفكرة على أن التنبؤ الرشيد بالظروف الاقتصادية المستقبلية يعتمد عن المعلومات الدقيقة وصحيحة عن الظروف الاقتصادية السائدة في الحاضر والماضي القريب.

وفي الأخير إن تفسير الأزمة يرجع إلى ورود معلومات عادية للمتعاملين في السوق أدت إلى تحول التوقعات بشأن مدى قوة الاقتصاد، وهذه المعلومات العادية ترتب عليها انخفاض كبير في الأسعار، وذلك طالما أن الأسعار في ظل توقع استمرار الحالة الاقتصادية الجيدة لم تكن تعكس الربحية المتوقعة للمنشآت فحسب، بل كانت تعكس كذلك التفاؤل الناجم عن توقع استمرارية الحالة الاقتصادية الجيدة (ولكن التساؤل يكمن في مدى دقة المعلومات التي يمكن أن تكون قد تسببت في حدوث الانخفاض في الأسعار).

### ثانيا: أزمة 1997

شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلندا عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها<sup>(24)</sup>، التي كانت نتيجة التغييرات في اتجاه أسعار الفائدة العالمية التي أدت إلى إطلاق شرارة التغيير في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال العالمية مما سبب هبوطا في أسواق الأسهم الآسيوية<sup>(25)</sup>. والدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من الأزمة الآسيوية هو انه رغم تأكيد صندوق النقد الدولي عقب أزمة البيزو المكسيكي على ضرورة توفير المعلومات الكاملة حول التغييرات الاقتصادية الأساسية في الوقت المناسب - باعتبارها الوسيلة الوحيدة

لتحسين مراقبة الاقصاديات العضوة، وتجنب حدوث أزمات أخرى، وكان من المفترض أن يسفر مشروع تحديد المؤشرات المبكرة للانزلاقات الاقتصادية الكبرى عن إقرار المعيار الخاص لنشر المعطيات في بداية 1996. ومن بين المؤشرات المهمة بشكل خاص هناك مستوى الاحتياطات الدولية، وحصيلة ميزان المدفوعات، والموازنة، ومعدل التضخم والنمو-إلا أن المعلومات المتوفرة لم تكفي لتحاشي الأزمة. لان المعلومات التي أرسلت لصندوق النقد الدولي تصدر عن دوائر وهيئات تابعة للبلدان الأعضاء، وقد تتعرض للتلاعبات، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، ويقدم عدم دقة البيانات التي أعطتها كوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاندا وماليزيا حول مستوى استدانة كل منها، واحتياطاتها من العملات مثالا صارخا عن ذلك<sup>(26)</sup>.

أخيرا أن ما يمكن قوله أن أي مبادرة لتحسين جمع المعلومات ونشرها يكون مفيدا دائما حتى وإن كان لا يمكنه حل كل المشاكل، غير انه يمكن من اتخاذ الإجراءات للحد من مدى حدة أزمات جديدة محتملة.

### ثالثا: أزمة 2008

عاشت الأسواق المالية العالمية منذ صيف سنة 2007 أخطر أزمة مالية عرفها العالم وذلك بإجماع كافة المختصين، هذه الأزمة صارت تعرف بأزمة الرهن العقاري الأمريكي (Subprimes) لكونها بدأت من هناك، وجاءت كنتيجة للخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، بسبب نوع معين من القروض العقارية الخطرة التي أقدمت هذه البنوك على تقديمها لفئة من المقترضين منذوي الدخول الضعيفة أو غير المستقرة، هذه الأزمة تحولت بداية من سنة 2008 وبسرعة مذهلة إلى أزمة مالية عالمية، أي إلى أزمة مالية نظامية بعد انهيار بنك Lehmann Brothers أحد أكبر بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تسبب بدوره في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة معه عبر العالم، ومن ثم انتشار حالة عدم استقرار وذعر مالي انعكست سلبا على معظم البورصات العالمية التي تراجعت مؤشراتهما إلى مستويات غير مسبوقة إذ بلغت مجمل خسائرها حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أكثر من 40.000 مليار دولار أمريكي. ونظرا للارتباط

الوثيق بين الدائرة المالية والدائرة الحقيقية، فسرعان ما أعقبت الأزمة المالية أزمة اقتصادية تمثلت في موجة الكساد التي اجتاحت كل دول العالم بدرجات متفاوتة نتيجة تراجع حجم الائتمان بسبب ما تعيشها لأسواق المالية من تأزم<sup>(27)</sup>.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال استعراض وتحليل أهم الأسباب هذه الأزمة من خلال بيان ماهو اثر الإفصاح المالي والشفافية وجودة المعلومات على تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008:

1. ضعف كبير في البيانات عن المقترض بحيث كانت النماذج المستخدمة في جمع المعلومات تعاني من ثلاث إشكاليات: عدم شموليتها المعلومات وعدم دقتها، كونها بيانات تاريخية قد تتغير بتغير الظروف الأمر الذي جعل هذه البيانات فيها هامش كبير من الخطأ، كانت هذه النماذج تظهر أسعار الذروة في الأسواق في الوقت الذي كانت أسعار العقارات في تراجع كبير، مما أدى إلى ظهور الأرقام في الحسابات الختامية غير واقعية في عكسها لحقيقة المديونية<sup>(28)</sup>.

2. تراخي في القيود والتدقيق على الاقتراض وآلياته، وتعدد الجهات الرقابية واختلاف قوة الالتزام مما نتج عنه ظهور إمكانية التواطؤ وعدم كفاءة البعض سواء في إجراءاتها أو مواردها البشرية مما أدى إلى فقدان الثقة فيما تعلنه البنوك والمؤسسات المالية عن وضعها المالي والمحاسبي<sup>(29)</sup>.

3. بينت أزمة الرهونات دون الممتازة أن القروض العادية يمكن أن تصبح مصدرا كبيرا للخطر وعدم التيقن عند توريقها إلى منتجات مالية غير شفافة ومركبة. وعندما يتم الاحتفاظ بها بتركزات متباينة من قبل عدد من المستثمرين المحتملين، بما في ذلك أدوات الاستثمار الخارجة عن الميزانية العمومية للبنوك وينبغي للجهات القائمة على التنظيم أن تضمن توافر معلومات شاملة عن المنتجات والكيانات الجديدة بسهولة بما يسمح لجهات الإشراف ومحلي السوق بفهم ورصد المخاطر المتزايدة على النظام المالي<sup>(30)</sup>.

4. كما بينت أزمة الرهن العقاري كذلك عدم دقة تقييم وكالات التنقيط لمعظم الأوراق المالية المورقة نظرا لحداثتها وطبيعتها المعقدة وافتقادها للشفافية، حيث منحت معظمها نقطة (AAA) بما فيها تلك التي يطلق عليها مصطلح CDO (Collateralised )

(Bond Obligation) وهي عبارة عن عملية إعادة تغليف الديون أي إصدار أوراق مالية مسندة إلى عدد كبير ومتنوع من الديون المورقة من ضمنها القروض العقارية من نوع (Subprimes) كما نالت نفس النقطة المنتجات الناشئة عن التوريق الاصطناعي والمتمثلة في مشتقات الائتمان (Credit Default Swap) (CDS)<sup>(31)</sup>.

إضافة إلى ما سبق يجمع المختصون على أن التقييم لم يستند إلى معايير موضوعية فهذه الوكالات كانت تجمع في نفس الوقت بين وظيفة تقديم الاستشارات للبنوك حول تصميم هذه المنتجات المهيكلية وتقييمها عندما يطلب منها البنك ذلك مع العلم أن هذا الأخير هو الذي يدفع لها عمولتها في الحالتين مما دفعها إلى التساهل وإعطاء نقاط جيدة على سبيل المحاباة، أي تزويد السوق بمعلومات غير دقيقة تجعله يفقد الشفافية ويتعد عن الكفاءة ويساهم في زعزعة الثقة بين المتعاملين<sup>(32)</sup>.

5. كما أن هناك اتفاق بين المحللين بان الأزمة المالية قد حدثت بسبب تلاعب الإدارة في عملية تقييم الرهونات العقارية. وهذا ما يؤكد على أن من بين الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية هي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول ومن ثم عدم إظهار المصدقية والشفافية في قوائم البيانات المالية وتدني مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق المالية وبالتالي حدوث الأزمة المالية<sup>(33)</sup>.

6. ولعل أهم أسباب الممارسة الخاطئة للمعايير المحاسبية الدولية يرجع لمشاكل تتعلق بقواعدها، فقد ساهمت في الأزمة المالية النظامية من خلال عدم تمكنها من<sup>(34)</sup>:

- وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة.
- وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية.
- حل مشكلة قياس المعلومات المستقبلية.
- حل مشكلة قياس الأصول (الموجودات) غير الملموسة.
- حل مشكلة تقديم المعلومات في الوقت المناسب.

- حل مشكلة اختيار الطرق المحاسبية وتقدير حجم الإفصاح المالي مما يؤثر على جودة المعلومات المالية.

من خلال ما سبق تبين لنا انه من بين الأهداف الأساسية لتصحيح المشاكل المالية القائمة والحيلولة دون تكرارها على حد سواء هو زيادة الشفافية. بحيث تحسين التوافر العام للمعلومات الخاصة بالأسعار والتداول في اكتشاف الأسعار وتقييم سعر السوق. إضافة إلى توفير حوافز تنظيمية ملائمة للبنوك لتدعيم الكيانات الخارجة عن الميزانية، يساعد على تحقيق الشفافية المطلوبة التي تعتبر مسألة حاسمة لجعل الإشراف المالي وانضباط السوق فعالين<sup>(35)</sup>.

### المحور الثالث: انهيار بعض الشركات العالمية ( عرض نماذج من شركات متعثرة)... وجودة المعلومات

إن من أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الحقيقية عن الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي وصولها إلى حالة انهيار. لذا سنقوم في هذا المحور من المقال باستعراض نماذج من هذه الشركات المتعثرة.

#### أولاً: بنك بارنج (Barings)

تم تعيين نيكولاس ليسون في بنك بارنج ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات وذلك في عام 1992 في فرع البنك بسنغافورة، ولقد بدأ نشاطه بعمليات من المفترض أنها محدودة المخاطر وأنها عمليات المراجعة بين عقود مستقبلية على مؤشر نيكي 225 وعلى مؤشر أوساكا، الذي يتداول في بورصة سنغافورة وهما مؤشران سوق طوكيو حيث تميز هذان المؤشران بارتباطهم مع بعضهما البعض، وفي الوقت الذي كان فيه نيكولاس قد اشترى قدرًا هائلًا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكي وقع زلزال في اليابان الذي أدى إلى انخفاض مؤشر نيكي بنسبة 10% وأملا في سرعة تعويض الخسائر، قام بشراء المزيد من تلك العقود بهدف تخفيض متوسط الأسعار، ولكن لم تسر الأمور بالشكل المرص، فلقد استمر المؤشر في الانخفاض مسببًا المزيد من

الخسائر. كل التصرفات التي قام بها نيكولاس كلها كانت محتملة مما زاد في الخسائر، بالإضافة إلى تمكنه من إخفاء هذه الخسائر والتي أخذت في الزيادة حتى بلغت 210 مليون دولار أمريكي، أي أن تضخم الخسائر كان نتيجة غياب الإفصاح والشفافية في البنك، فلو كان البنك يلتزم بأحد أهم متطلبات الحوكمة ألا وهو الإفصاح لما وصل حجم الخسائر إلى هذا الحد<sup>(36)</sup>.

### ثانياً: انهيار شركة انرون (Enron)

بداية عام 2001 جاء ترتيب شركة انرون كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها في نفس العام 2001 انهارت وتقدمت بطلب الحماية من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج كلية من السوق وهو نوع من أنواع الإفلاس، حيث اعتبرت هذه الحالة من أكبر حالات الإفلاس في التاريخ لشركة أمريكية. فلقد لعبت شركة انرون دور صناع السوق في عقود المشتقات المتداولة في الأسواق غير المنظمة أي العقود المتداولة خارج البورصة، في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطر المصاحب لتلك العمليات، ويضاف إلى ذلك ازدياد اعتماد الشركة على العمليات المقيدة خارج الميزانية التي يصعب اكتشافها لتصبح بذلك وسيلة لإخفاء مقنن للمعلومات وهي تعتبر إحدى الثغرات المالية المحاسبية التي استفادت منها الشركة<sup>(37)</sup>. وقصة الانهيار تبدأ منذ أن قام مجلس الإدارة لشركة انرون للطاقة، وأوكل مهمة مراجعة الصفقات إلى شركة آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات (Arthur Anderson) التي تقوم بها لجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات (عدم بذل العناية الواجبة لفحص ومراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية، وإنما الاهتمام فقط بالأتعاب وتحقيق ما يربوا إليه مجلس الإدارة من أهداف في تضليل مستخدمي القوائم المالية والحفاظ على مكاسبهم الشخصية). كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة بحيث قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة في الوقت الذي كانت تمنى بخسائر (التلاعب في الأرباح وإدراج أرباح وهمية)<sup>(38)</sup>.

بالإضافة إلى أن شركة التدقيق أندرسون كانت تعمل عدة أعمال مزدوجة فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة انرون ومستشارها المالي من جهة أخرى. والغريب أنها كانت تمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة أي تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جدا تجاوزت الأجور المتعارف عليها<sup>(39)</sup>.

من هنا يبرز لنا أن الفساد المالي والمحاسبي الذي طال هذه الشركة من خلال عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات مهنة المراجعة والأعمال من بين العوامل التي أدت إلى سقوط هذه الشركة، حيث تعتبر الأحداث التي جرت في هذه الشركة نموذجا صارخا حول غياب الشفافية والإفصاح حول وضعيتها الحقيقية<sup>(40)</sup>.

#### ثالثا: انهيار شركة الاتصالات وولد كوم (World com)

بدأت شركة وولد كوم نشاطها بولاية ميسيسيبي عام 1983، تحت شركة الخدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة. وفي عام 1989 اندمجت مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة سنة 1995، وعمدت هذه الأخيرة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1999 وسنة 2002 إلى استخدام حيل محاسبية بهدف إخفاء مركزها المالي، ويعود السبب في انهيارها إلى غياب الإفصاح والشفافية حول وضعيتها الحقيقية، والتي تعتبر من بين أهم ركائز حوكمة الشركات<sup>(41)</sup>.

#### رابعا: شركة Parmalat الإيطالية

أفلست شركة الأغذية الإيطالية العملاقة Parmalat في شهر ديسمبر 2003 بعد أن أدى تخلفها عن سداد قيمة السندات، في بدء التحقيقات في الأوضاع المالية للشركة وسرعان ما اكتشف المحققون أن مديري الشركة كانوا فعلا يخرعون أصولا ويزورون الحسابات لمدة وصلت إلى 15 عاما. وقد تضررت في هذا الحادث أيضا شركة محاسبة دولية كانت قد عملت مع شركة Parmalat ولكنها لم تكتشف هذا الخداع<sup>(42)</sup>. وهذا خير دليل على تدني مستوى الإفصاح والشفافية وعدم جودة المعلومات المالية المصرح بها من طرف شركة Parmalat، بالإضافة إلى عدم قدرة السلطات الرقابية من اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية لهذه الشركة رغم انه دام مدة 15 سنة كاملة.

**المحور الرابع: مبادرة سد ثغرات البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية**

تبرز الأزمات المالية ثغرات البيانات حينما يؤدي عدم توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى إعاقة قدرة صناعات السياسات والأطراف المشاركة في السوق على تحديد تحركات فعالة لمواجهةتها. وأكدت الأزمة العالمية من جديد أن سلامة البيانات وسلامة التحليل هما عصب الحياة للرقابة الفعالة وتحركات السياسات على المستويين الوطني والدولي<sup>(43)</sup>. وسوف تساعد مبادرة سد ثغرات البيانات على سد بعض هذه الثغرات وتحسين جودة البيانات التي يستخدمها خبراء الاقتصاد حول العالم.

بحيث أن هذه المبادرة تنفذ بقيادة مجموعة الاقتصادات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة العشرين (مجموعة العشرين)، وتركز على سد ثغرات البيانات بتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها، بما في ذلك البيانات الاقتصادية وبيانات القطاع المالي التي يضطلع صندوق النقد الدولي بجمعها. وتساعد المبادرة بذلك في<sup>(44)</sup>:

- إلقاء الضوء على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والقوى المحركة وراء هذه الأزمة، والتدابير المتخذة لمواجهةها.

- تعمل على حفز العمل المشترك بين الوكالات الدولية على مجموعة واسعة من الإحصاءات الاقتصادية والمالية، وذلك باستغلال نقاط القوة النسبية لكل وكالة لما يتيح معالجة العديد من أوجه القصور في الإحصاءات العالمية.

- تسيير تحليل المخاطر التي تتراكم في القطاع المالي نتيجة الروابط المحلية والروابط عبر الحدود لتصميم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية الملائمة وتنفيذها ومراقبتها بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي.

- رصد الأحداث بكفاءة في مختلف القطاعات، ولا تمثل المبادرة ثروة من المعلومات يمكن استخدامها لأغراض تحليل السياسات فحسب، ولكنها توفر أيضا إطار تنظيميا ممتازا لإعداد الإحصاءات الخاصة بأي اقتصاد، ويتيح هذا الإطار ربط مختلف مجموعات البيانات التي تغطي عدة مجالات مثل الأوراق المالية ومالية الحكومة ووضع الاستثمار الدولي لمختلف البلدان.

لذا في مطلع شهر نوفمبر 2009 أصدر صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي تقريراً تضمن عشرين توصية (20 توصية<sup>(45)</sup>) حول سد ثغرات المعلومات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية بعنوان "الأزمة المالية وثرغات البيانات The Financial Crisis And Information Gaps". وحددت أربع توصيات رئيسية في التقرير<sup>(46)</sup> كما يلي:

\* تعزيز البيانات اللازمة لتحقيق الفعالية في رصد ومراقبة تراكم المخاطر في القطاع المالي. ويتطلب ذلك تعزيز إتاحة البيانات، للتعرف على المخاطر المتراكمة في قطاع البنوك وتحسين نطاق التغطية في شرائح القطاع المالي التي لم يترسخ فيها إبلاغ البيانات بشكل ملائم، مثل المؤسسات المالية غير المصرفية.

\* تحسين البيانات عن روابط الشبكة المالية الدولية، وهو ما يستدعي زيادة المعلومات عن الروابط المالية بين المؤسسات المالية المؤثرة نظامياً، وكذلك دعم المبادرات لجمع بيانات التدفقات المصرفية عبر الحدود، وأوضاع الاستثمار. والتعرض للمخاطر وذلك بصفة خاصة لتحديد أنشطة المؤسسات المالية المصرفية.

\* دعم البيانات اللازمة لرصد مدى تعرض الاقتصادات المحلية للصدمات. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير لتقوية التغطية القطاعية لبيانات الميزانية العمومية القومية وتدفق الأموال. بما في ذلك تغطية إحصاءات مالية الحكومة وبيانات أسعار العقارات في الوقت المناسب وعلى أساس موحد وقابل للمقارنة عبر البلدان، وعادة ما تكون قضايا العقارات معقدة بصفة خاصة، فتتفاوت ممارسات البلدان في إعداد تلك البيانات، غير أن تأثير أسعار المساكن على صافي ثروة الأسر المعيشية وثيق الصلة بالأزمة المالية الأخيرة.

\* تشجيع الإعلام الفعال بالإحصاءات الرسمية لتحسين معرفة البيانات المتاحة لأغراض السياسة.

وخلال أسابيع من إطلاق المبادرة المعنية سد ثغرات البيانات تم تشكيل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، والذي أنشأ بدوره موقع المؤشرات العالمية الرئيسية (www.principalglobalindicators.org) ويعتمد هذا الموقع على البيانات التي يوفرها أعضاء الفريق - بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي

(الذي يرأس المجموعة)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي-ويقوم بنشر هذه البيانات بشكل فوري. ويواصل القائمون على المبادرة نشر مجموعات بيانات جديدة أو توسيع نطاق مجموعات البيانات الحالية على هذا الموقع، مثل، معدلات النمو الكلية ربع السنوية والسنوية لبلدان مجموعة العشرين التي تمت إضافتها في سنة 2012<sup>(47)</sup>

وفي سياق جهود تعزيز النظام المالي الدولي بسد فجوات البيانات من خلال تحسين نشرها، اتفق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عموماً في مارس 2010 على عدد من الخطوات، بعد العمل المكثف الذي قامت به إدارة الإحصاءات في الصندوق، للبدء في معالجة فجوات البيانات في سياق المعيار الخاص لنشر البيانات<sup>(48)</sup>:

\* تضمين سبعة مؤشرات للسلامة المالية، على أساس أنها محبذة، لتعزيز المعلومات عن القطاع المالي وتحسين رصد المخاطر التي تهدد النظام.

\* التحول إلى نظام الإبلاغ ربع السنوي (من نظام الإبلاغ على أساس سنوي) (بفترة انتقالية تصل إلى أربع سنوات) لبيانات وضع الاستثمار الدولي وبفترة تأخر ربع سنة واحد بحد أقصى (حدثة ربع سنوية)، لیتسنى تحسين فهم الروابط عبر الحدود.

\* إضافة جدول مبسط عن الديون الخارجية للبلدان حسب آجال الاستحقاق المتبقية، على أساس أنه محبذ وبحدثة ربع سنوية، لتحسين مراقبة مدى تعرض الإقتصادات المحلية للصدمات.

\* التعجيل بإجراء المراجعة الثامنة للمبادرات معايير البيانات خلال 24 شهراً، وذلك في وقت سابق لما كان متوقفاً من قبل بعام ونصف على الأقل.

مع العلم أن المعيار الخاص لنشر البيانات ( Special Data Dissemination Standard SDDS)، هو معيار عالمي خاص بنشر البيانات الاقتصادية والمالية قام بوضعه صندوق النقد الدولي في مارس 1996 وتدرج العناصر في المعيار الخاص لنشر البيانات إما على أساس أنها «مطلوبة» (أي أنها ضرورية لتحليل الأداء الاقتصادي للبلد المعني وسياساته) أو على أساس أنها «محبذة» (أي المعلومات الإضافية التي يمكن أن تزيد من الشفافية في الأداء الاقتصادي للبلد المعني

وسياساته<sup>(49)</sup>. إلى جانب مجموع الخطوات السابقة الذكر. نفذ صندوق النقد الدولي خطوة مهمة في بداية سنة 2012 عندما اعتمد معيارا عالي المستوى لنشر البيانات وهو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الذي يضيف فئات بيانات ثبتت أهميتها في سياق العمل على المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات (كما هو في الجدول الموالي) وبالنسبة للبلدان التي وقعت على المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، سيصبح تقديم مجموعات البيانات الجديدة إلزاميا في 2019<sup>(50)</sup>.

في حين أنه بلغ عدد المشاركين في النظام العام لنشر البيانات في نهاية عام 2013، 108 اقتصادا (مستبعدا منها الاقتصادات التي تأهلت للانتقال من مرحلة النظام العام لنشر البيانات<sup>(51)</sup> إلى مرحلة المعيار الخاص لنشر البيانات). وفي نهاية سنة 2013 تبلغ نسبة البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المشاركة في النظام العام لنشر البيانات أو المعيار الخاص لنشر البيانات أكثر من 90%<sup>(52)</sup>.

الجدول رقم 02: تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات<sup>(53)</sup>.

المعيار الخاص المعزز تنشر البيانات	المعيار الخاص تنشر البيانات	فئات البيانات
X	X	إجمالي الناتج المحلي: الأسعار الاسمية والحقيقية والأسعار ذات الصلة
X	X	مؤشرات الإنتاج
X		مميزات القطاعات
X	X	سوق العمل
X	X	مؤشرات الأسعار
X		عمليات الحكومة العامة
X		إجمالي ديون الحكومة العامة
X	X	عمليات الحكومة المركزية
X	X	ديون الحكومة المركزية
X	X	مسح المؤسسات المتلقية للودائع

X	X	مسح البنوك المركزية
X		مسح المؤسسات المالية الأخرى
X	X	أسعار الفائدة
X		مؤشرات السلامة المالية
X		أوراق الدين
X	X	البورصة
X		المشاركة في مسح تكوين عملات احتياطيات النقد الأجنبي
X	X	ميزان المدفوعات
X	X	الأصول الاحتياطية الرسمية
X	X	النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية
X	X	تجارة البضائع
X	X	وضع الاستثمار الدولي
X		المشاركة في مسح المنسق للاستثمارات الحافظة
X		المشاركة في مسح المنسق للاستثمار المباشر
X	X	الدين الخارجي
X	X	سعر الصرف
X	X	إضافة: السكان
المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات يتضمن تسع فئات بيانات جديدة بالزيادة عن المعيار الخاص لنشر البيانات		

المصدر: أدلهایدبورغي-شميلش وألفريدو ليون، "حل الأحجية وفهم حقيقة الأحداث"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، 2012، ص 51.

استنادا إلى العمل السابق الذي ظل مكثفا منذ الأزمة العالمية، نجد أن صندوق النقد الدولي يواصل جهوده لتعزيز جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء وزيادة سهولة الإطلاع على البيانات التي تنتجها وتديرها وبذلك سيتمكن سد جميع الثغرات وفهم حقيقة الأحداث على المستوى العالمي وتحقيق الاستقرار المالي العالمي<sup>(54)</sup>.

**خاتمة:**

إن لتدني مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية اثر سلبي على استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية، فان وفرة هذه المعلومات دون الجودة المطلوبة تضعف من قدرة صانعي السياسات ومتخذي القرارات على توقع المشاكل التي تواجه النظام المالي التي قد تسفر عن وقوع أزمات مالية وانهيار شركات عالمية، كما تعرقل عمليات اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية باستعلام مواقع الأحداث ووضع تصورات تحليلية وتقييم الخيارات المختلفة وتحليلها واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب ودعمها واختيار الوسائل التي تحد من تنامي الأزمات المالية والاقتصادية وتداعياتها. لذا فان أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية تكمن فيما يلي:

- إن تزويد مختلف متخذي القرارات بقاعدة بيانات ومعلومات هشة، يساهم في تراكم حالات عدم الاستقرار المالي وتوالي حدوث المشاكل المالية على مستوى المؤسسات المالية.

- إن عدم تماثل المعلومات وما ينجم عنها من عدم تكافؤ المتعاملين في الحصول على المعلومات يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات المستثمرين من جهة وعلى كفاءة الأسواق المالية من جهة أخرى. فيحول الأسواق المالية إلى أسواق للمضاربة العشوائية، ما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفاء للموارد المالية المتاحة وحدوث اضطرابات في الأسواق المالية والتي تسفر عن حدوث أزمات على مستوى القطاع المالي.

- كما أنتدني مستوى جودة المعلومات المالية والاقتصادية يؤدي إلى ظهور مشكلة تفشي الشائعات وتسريب المعلومات غير الصحيحة التي تنشأ نتيجة ضعف الإفصاح والشفافية واحتكار المعلومات. والتي تؤثر في مستوى كفاءة أهم مكونات النظام المالي ألا وهي الأسواق المالية باعتبار أن الأسواق المالية آلية مناسبة لتسعير الأسهم، كما تتأثر الأسعار بكمية المعلومات المتدفقة إلى السوق المالية من حيث جودتها وتوقيتها وعدالة الحصول عليها.

وفي الأخير نخلص إلى انه كانت وستبقى قضية جودة المعلومات المالية والاقتصادية مفتاح الاستقرار والنجاح لأي نظام مالي، ذلك لأن ضمان جودة المعلومات تعني اتخاذ إجراءات وسياسات رشيدة تساهم في تحقيق كفاءة واستقرار الأنظمة المالية أي أن "سلامة البيانات وسلامة التحليل هما عصب الحياة للرقابة الفعالة وتحركات السياسات على المستويين الوطني والدولي".

## الهوامش والإحالات:

- (1)- قورين حاج قويدر، "أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 278.
- (2)- علي يوسف، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص 232.
- (3)- إبراهيم ميده، "العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية - دراسة ميدانية الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص 537.
- (4)- يوسف محمود جربوع، "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 02، يونيو، ص 509.
- (5)- خالد جمال الجعارات، "وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية - دراسة نظرية تحليلية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، 2012، ص 193.
- (6)- ماهر موسى درغام، تامر بسام الأغا، "العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الزرقاء العلمي الدولي التاسع حول "الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل"، الأردن، 24-25 أفريل 2013، ص 14.
- (7)- رشا حمادة، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية-"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص 317.
- (8)- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 194.
- (9)- شذا جمال خطيب، "العولة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، دون طبعة، ص ص 62، 168.
- (10)- محمد صالح القريشي، "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 127-128.
- (11)- المرجع السابق، ص ص 128-129.
- (12)- شذا جمال خطيب، مرجع سابق، ص 63.
- (13)- Schinasi.G, "Defining financial stability and a framework for safeguarding it", paper prepared for the 12th Annual Conference of the Central Bank of Chile, on November 6 and 7, 2008, P15.
- (14)- Central Bank of srilanka, "Financial System Stability", pamphlet series, No02, October 2005, p02.
- (15)- Mishkin .F, "The causes and propagation of financial instability: lessons for policymakers", Federal Reserve Bank of Kansas city, 1997, P56, retrieved on September 2007 from :http://www.kc.frb.org/publicat/sympos/1997/pdf/s97mishk.pdf.

16)- Das U, Quintyn M, and chenardK, "Does regulatory governance Matter for financial system stability? An empirical Analysis", IMF Working Paper, No WP/04/89, 2004, P06.

17)- Schinasi.G, "Defining Financial Stability", IMF Working Paper, No WP/04/187, October 2004 ,P08.

18.-)Ferguson.R, "Should Financial Stability Be an Explicit central bank objective?", in monetary stability, Financial stability and the business cycle: five views, BIS paper No18, September 2003 , P07.

19)-Chant, J, "Financial Stability as a Policy Goal", in Essays on Financial Stability, Technical Report No. 95, Bank of Canada, September 2003 , p03.

20)-Eric Tymoigne, "Detecting Ponzy Finance: An Evolutionary Approach to the measure of financial fragility", levy Economics institute of Bard College, Working Paper, No 605, June 2010, p09.

21)-Alawode.A and Al sadek.M, "What is financial stability?", central Bank of bahrain, Financial Stability Paper Series ,No1, March 2008, p19.

(22)-.غاري شيناسي، "الحفاظ على الاستقرار المالي"، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، العدد 36، سبتمبر 2005، ص ص 11 – 12.

(23)- منير إبراهيم هندي، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، دون طبعة، 1999، ص ص 573-605.

(24)- مصطفى العمواصي، احمد عبد الفتاح زهدي، تيسير أبو صيام، "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط"، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 08.

(25)- روبرت جران، "ترويض النمور – نهاية المعجزة الآسيوية –"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 271.

(26)- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولة المالية وإمكانات التحكم"، دار الفكر الجامعي، مصر، دون طبعة، 2003، ص ص 112-115.

(27)- بن نعمون حمادو، "طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية – 2008 –"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، منعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 03.

(28)- سالم محمد عبود، "الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث المنعقد بجامعة عمان-الأردن، للفترة 28-29 أبريل 2009، ص 17.

(29)- المرجع السابق، ص 17.

(30)- خورهوي أي وكي روى زيونج، "آسيا: منظور عن أزمة الرهونات دون المتازة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2008، ص 23.

31)-OlivierCousseran, ImeneRahmouni,"Le marché des CDO:modalités de fonctionnement et implications en termes de stabilité financière" Banque de France , revue de la stabilité financière, No6, juin2005. pp47, 66.

(32)- بن نعمون حمادو، مرجع سابق، ص 12.

(33)- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، "دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال-التحديات، الفرص، والأفاق"، منعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، 10-11 نوفمبر 2009، ص ص 2-3.

(34)- سالم محمد عبود، مرجع سابق، ص 19.

(35)- راندال دود وبول ميلر، "نقش المرض"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو 2008، ص 18.

(36)- حسين عبد الجليل آل غزوي، "حوكمة الشركات وأثرها علم، مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات منح شهادة الماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص ص 12-13.

(37)- المرجع السابق، ص 13.

(38)- عادل رزق، "المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 2، يونيو 2011، ص 06.

(39)- ظاهر شاهر القشي، "انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، القاهرة، المجلد 25، العدد 2، يوليو 2005، ص 11.

(40)- براق محمد وقمان عمر، "دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، منعقد بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص 06.

(41)- المرجع السابق، ص 07.

(42)- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 16.

(43)- أدلهايدي بورغي-شميلش، "بيانات من أجل الإنقاذ"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2009، ص 31.

(44)- أدلهايديبورغي-شميلش وألفريدو ليون، "حل الأحجية وفهم حقيقة الأحداث"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012، ص ص 50-51.

(45)- للاطلاع على 20 توصية التي أصدرها كل من صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وللإطلاع أكثر على الموضوع ارجع إلى كل من:

\*Financial Stability Board and international monetary fund, (2013), "the financial crisis and information Gaps: fourth Progress Report on the Implementation of the G-20 data Gaps initiative", September 2013, pp 4-29.

(46)- أدلهايدي بورغي-شميلش، "البحث عن بيانات جديدة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010، ص 52.

(47)- أدلهايدي بيرغي - شملتيسو ألفريد وليون، مرجع سابق، ص 50.

- 48- تقرير صندوق النقد الدولي، "دعم التعافي العالمي المتوازن"، تقرير سنوي، 2010، ص 40.
- 49- تقرير صندوق النقد الدولي، "نحو نمو متكافئ ومتوازن"، تقرير سنوي، 2011، ص ص 45-46.
- 50- تقرير صندوق النقد الدولي، "معاً لدعم التعافي العالمي"، تقرير سنوي، 2012، ص ص 44-45.
- 51- أنشئ النظام العام لنشر البيانات الإحصائية (GDDS) في سنة 1997 بهدف تشجيع الممارسات الإحصائية السليمة فيما يتعلق بجمع ونشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسكانية. ويتناول النظام العام لنشر البيانات ثلاثة مجالات رئيسية: شمولية البيانات الإحصائية الواجب جمعها، ومنها ما يتعلق بجودة هذه البيانات وخطط تطوير النظم الإحصائية، ونشر البيانات الإحصائية.
- صندوق النقد الدولي، "وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية"، الجزء الثاني – الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية من جانب الوكالات المالية – إدارة شؤون النقد والصرف، جويلية 2000، ص 60.
- 52- تقرير صندوق النقد الدولي، "من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمن واستقراراً"، تقرير سنوي، 2013، ص 49.
- 53- للمزيد من التفصيل حول المعيار الخاص لنشر البيانات راجع:
- \* International Monetary Fund, " The Special Data Dissemination Standard Plus: Guide For Adherents And Users", Washington D.C. 2013.
- 54- تقرير صندوق النقد الدولي، 2013، مرجع سابق، ص 49.